واقع إدارة التنمية المحلية بالجزائر

الدكتورة: ليندة نصيب
قسم علم الاجتمـــاع
جامعة باجي مختار – عنابة

الملخص:

التنمية المحلية عملية اجتماعية اقتصادية ثقافية ترتبط بالسياسات والبرامج المعدة وفق إستراتجيات ومخططات رشيدة تتعلق بضرورة الاستمرار في استغلال الإمكانيات المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية.

لذا وجب استخدام المدخل الاستراتيجي الهادف إلى التغيير والتطوير والارتقاء بالمجتمعات المحلية من خلال صياغة نماذج فكرية عملية واقعية تنطلق من تقدير الاحتياجات المجتمعية وكيفية تجاوزها من خلال الإحاطة بكل مستجدات البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع المحلي.

فالجزائر واحدة من الدول التي طبقت العديد من المخططات والبرامج التنموية التي تتلاءم مع التغييرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. غير أن السؤال الذي يطرح هو: ما مدى ملائمة هذه السياسات التنموية المحلية الحاصلة على مستوى إدارة التنمية المحلية؟

مقدمـــة:

لقد أدت التحولات السوسيو اقتصادية التي شهدتها المجتمعات ما بعد الصناعية إلى إحداث تطورا و تغيرا في مجال صياغة نماذج و مخططات تنموية ترتبط عادة بالسياسات و التوجهات الداخلية للدول.

و عليه استدعت الضرورة تبني استراتيجيات تنموية هادفة إلى أحداث تغيرات في البنية الاجتماعية و الاقتصادية مع مراعات التوجهات العلمية والعملية لاستغلال الإمكانيات المحلية وفق الاستناد للقواعد المنهجية الرشيدة، تنطلق هذه الأخيرة من البحث في إمكانية الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية، و دلك من خلال سياسة تثمين المورد البشري في إطار عام يدعم الجهود الفردية و المشاركة الجماعية.

فالتنمية المحلية إذا جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة التي ترتبط بضرورة الإدراك الواعي لمختلف العمليات الاجتماعية من خلال المعرفة الدقيقة لطبيعة و نوع العلاقات التي تربط بين عناصرها في إطار تكاملي بالغ التشابك، بحيث تجعل أي تطوير أو تغيير يحدث في بداية العملية التنموية ما هو إلا بداية لتغيرات أخرى.

و التنمية المحلية عادة تتجاوز قضية تلبية الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي بل تتعداه إلى التفكير الرشيد في ضرورة إحداث تغيرات و الارتقاء بالمجتمعات الإنسانية، إذ أن هذا التطور لا يأتي بالممارسة العملية فحسب دون مراعات الاستراتيجيات العلمية التجريبية التي تعتمد بالدرجة الأولى على إدارة الموارد البشرية و ما يتضمنه من تحليل مختلف العمليات التنموية وفق أسس علمية تجريبية واقعية.

إذا فالاهتمام بهذا الجانب لا بد أن يجسد في خطط و برامج التنمية في كافة المجتمعات خاصة دول العالم الثالث، و الجزائر واحدة من هذا العالم الذي يتميز بخصوصيات عدة تتراوح بين هشاشة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي في الغالب لا تراعي مختلف التغيرات والمؤشرات الاقتصادية خاصة الفروقات الكامنة بين مستوى الدخل الفردي و القدرة الشرائية الخاصة بالمواطن، و كذا إمكانية تحقيق الكفاية الغذائية الاجتماعية.
وعته وجب النظر للتنمية المحلية وفق إستراتيجية تقدير الاحتياجات عن طريق القيام بالدراسات العلمية و العملية و الميدانية يقوم بها مختصين وخبراء اجتماعيين و اقتصاديين قبل رسم الخطط و البرامج التنموية مع مراعات الإمكانيات المحلية و خصوصة كل منطقة.
فإدارة التنمية المحلية تبنى على ضرورة تضافر الجهود و السياسات الوطنية و المحلية و كذا التكوين النوعي للقائمين على هذه العملية و الذي يسند هذا الأخير إلى درجة تحويل المعلومات و النظريات العلمية إلى تطبيقات عملية تراعي الخصوصيات المحلية بغية الوصول في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية بشكل عام.
كل هذه العناصر و غيرها سيأتي التفصيل فيها من خلال تتبع العناصر الآتية

أولا: استخدام البحث العلمي في تشخيص المجتمع: إن تحليل و توصيف وتصميم برامج التنمية المحلية الهادفة إلى ترقية و تطوير المجتمعات الإنسانية يبنى على استراتيجيات و مناهج علمية تنطلق من[1]:

1- **ضرورة صياغة برامج تنمية المجتمع المحلي:** إن المنظمـــات التـــي تتصف بالفاعلية في المجتمع، والتي تعتمد على المشـــاركة في حل مشكلات المجتمع تواجه إشكالية أساسية تتمثل في أن المخططين الاجتماعين قـــد

توصـــلوا إلى طرق نظرية لمقابلة مشـــكلات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمعرفة لدى هـــؤلاء العلماء هـــي خليط من المسلمات وليدة بحوث محدودة والتطبيقات التي يتوقع أن تقوم بحل مشكلات المجتمع.

إن العاملين في مجال التنمية يهتمون بالنظريات **بلاك لي: blakely** وفي هـــذا الإطار يقـــول العلميـــة على اختلاف انتمـــائها وبناء الفروض، والتحليل الوصفـــي للوصـــول إلـــى أسلوب أمثل لحـــل مشكلات المجتمع وهذا يلقي مزيدا من الثقل عليهم، ونجد أنهم في مرحلة من المراحل في حاجة ملحة للوصول إلى تشخيص أساسي في ضوء الأهداف المراد الوصول إليها.

2- التعريـــف والوصف لنسق التشخيص: إن عدم التعرف الكامل لمشكلات المجتمع هـــي العقبـــة الأساسية التي تقف أمامها تحقيق أهداف تنمية المجتمع ويمكن أن نسمي ذلك الخبرات المرفوضة فـــي تنمية المجتمـــع وهذا يرجع إلـــى عـــدم كفاءة التشخيص. إن احتياجات المجتمـــع متعددة ولا يمكن حصرها فمثلا لو كان المجتمـــع يفتقر إلى المصادر الأساسية كالمياه والطاقة نجد أن هذا ينعكس على سمات المواطنين أنفسهم فـــي اكتســـابهم لبعض الأمـــور مثل التعليم أو غيرها، ولذلك نجد أن تصميم خطـــة العمـــل مع المجتمع تتضمن تحليل العديد من الأبعاد الاقتصـــادية والاجتماعية والثقـــافية والبيئية.

3- **تحديـــد وضبط المفاهيـــم:** إن بعض المفاهيم مثل مفهوم تقدير الحاجات أو مفهوم تحليل المجتمع تستخدم أحيانا بالتبادل في تنمية المجتمع، أي كمرادفات حيث أن كل من المصطلحين يشيران إلـــى العمليـــات التشخيصية بينما هما يختلفان تماما حيث نجد أن تقدير الحاجات هو تعبير يقصد به

رؤيـــة المواطنين أنفسهم للمشكلات ومدى شعورهم بها وكيفية التعامل معها وإيجاد الحلول لها.

أما تحليـــل المجتمع هي وصف تشخيصي للواقـــع الاجتماعـــي والاقتصادي والبيئي الذي يعيشه المجتمع ويستخدم في تنمية المجتمع لتحديد الأفراد أو الجماعات وموارد المجتمـــع. إن التشخيص المناسب في تنمية المجتمـــع يستند على مبادئ أساسية ومراحل عمل، ويمكن أن نقدم نمـــوذج للتشخيـــص الذي يحض بالقبول في تنمية المجتمـــع وهو يحتوي علـــى خمس مراحـــل:

أ- مراحـــل ما قبل التشخيـــص: وهي مرحلة تهيئة أو التعرف علـــى المجتمـــع ومشكلاته.

ب- مرحلة البدايـــة في التشخيص: وهي مرحلة تصميم أو تحديد المعلومات الـــراد الحصول عليها.

ج- مرحلة تحديد مداخل التدخل التجريبي للتشخيص: وهي مرحلة نحدد مـــن خلالها نمـــوذج جمع البيانات فـــي المجتمـــع.

د- مرحله اختيار نموذج التشخيص الأمثل: وهي مرحلة اختيار البدائل الممكنة لإجراء التشخيص لاختيار البديل الأمثل.

هـــ - مرحلة التقييم التشخيصي: تقيم العائد المتوقع من برنامج التشخيص الذي تم الاتفاق عليه.

نجد أن كل مرحلة من المراحل المذكورة دور هام في تحديد مشكلات المجتمع سواء فـــي الخدمات أو المرافق العامة.

ثانيا: ركائـــز تنميـــة المجتمع المحلي وعناصرها

تعتمد تنمية المجتمع المحلي على جملة من الركائز و الآليات يمكن حصرها فيما يلـــي[2]:

تتلخــص ركــائز التنميــة فيما يلــي:

* اشتراك أعضاء البيئة المحلية فــي التفكير والعمل على وضــع وتنفيــذ البرامــج والتــي تهدف إلى النهــوض بهم وذلك عن طريــق إثــارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة الحالية.

*التكامل والتنسيق فــي مشروعات الخدمات بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد.

*الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة.

*الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية وهذا ما يؤدي إلى منفعة اقتصادية من حيث تقليل التكلفة في انجاز المشاريع.

تعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضرية الجديدة من خلا الأنماط القديمة وهذا التوجه ينطبق أيضا علــى الموارد البشرية، فمثلا القادة المحليون يعتبرون أكثر نجاح في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعــهم مــن الشخص الغريب علــى المجتمــع حتى ولو كان أثر كفاءة وقدرة.

ثالثا – عناصــر تنمية المجتمع المحلــي:

يمكن تحديد عناصر التنمية المحلية في ثلاث أسس وهي على النحو التالي:

1- **التغييــر البنائــي:** يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أمور وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع، أي أنه التغيير الذي يحدث في بناء المجتمع أي في حجمه وفي تركيب أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي.

إن التغيير البنائي هو الذي يرتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن الصعب أن تحدث التنمية في مجتمع متخلف اجتماعيا دون أن يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع، فقد ورث مجتمعنا العديد من المشكلات التي تراكمت منذ مدة طويلة سواء بسبب الاستعمار أو بسبب السياسات الاحتياطية، أدى إلى حدوث فجوة في توزيع الثروة والدخل إضافة إلى سقوط جهات الحكم والسلطة في يد طبقة عليا وكذلك انخفاض المستويات التعليمية والمعيشية[3].

2 – الدفعـــة القويـــة: إن النهوض بالمجتمع من المستويات المتخلفة يستلزم حدوث مجموعة من الدفعات القوية التي تسمح بالخروج من حالة الركود إلى حالة التقدم في أسرع وقت ممكن، وتعتبر حكومات الدول المتخلفة كما هو بالنسبة لنا هي المسئولة عن إحداث هذه الدفعات القوية، فهي التي تملك إمكانيات التغيير وهي كذلك المسئولة عن ضمان حد أدنى لمستويات الخدمات.

يمكن أن تحدث الدفعات القوية في مجالات عديدة أهمها المجال الاقتصادي والتي تصاحبها دفع مماثلة في المجال الاجتماعي، مما يؤدي إلى نمو وتحسين الاقتصادي للفرد والمجتمع

3 – الإستراتيجيـــة الملائمة: ويقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السيـــاسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي، وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداما صحيحا لابد أن تكون هذه الوسائل موزعة وفقا لخطة جيدة الإعداد. كما ينبغي أيضا أن تقوم إستراتيجية التنمية المحلية على أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية

الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أي تحقيق التوازن بين الرأسمال البشري والرأسمال المادي، وتتوقف الإستراتيجية على عدة اعتبارات أهمها:

* طبيعة الظروف عند بدأ التنمية من حيث درجة التخلف.
* الاستقرار السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي ونوعية التركيب الطبقي.
* حجم المناطق الحضرية والريفية.
* تركيب المجتمع من حيث السكان، المستوى، الصحي، القيم والعادات السائدة.
* طبيعة الأهداف المرجوة إذ هناك أهداف قصيرة المدى، متوسطة المدى، بعيدة المدى.

رابعــا: أهميــة المشاركة فــي التنمية:

دوباي فنجد العناصر الآتيــة[4]: **doubay** للمشاركة أهمية بالغة في عملية التنمية نوضحها وفق مواضعه المفكر.

* تعمل المشاركة على ملائمة الخدمات للسكان المحليين باعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن احتياجاتهم.
* إتاحة الفرصة للفئات المختلفة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور ايجابي في الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة.
* تعمل المشاركة في عمليات التنمية إلى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها.
* من خلالها يمكن إعادة ترشيد وتوزيع الخدمات بين فئات المجتمع بحيث يحصل كل فرد على ما يناسبه من هذه الخدمات.
* المشاركة تعني المراقبة الشعبية على مشاريع الحكومة.
* تزيد بالإفراد إلى اكتشاف قيادات محلية جديدة من خلال المرافق التي تأتي بها.

* تعود المواطنين على الحفاظ عن الأملاك والأموال العامة وهذا ما تحتاجه العديد من الدول النامي وعلى رأسها الجزائر. من هذا المنطلق لا نستطيع حصر أهمية المشاركة في هذه النقاط فقط بل تتعدى إلى ما هو أوسع.

خامسا: واقع التنمية المحلية بالجزائر

إن الجزائر واحدة من الدول النامية التي تعرضت للاستغلال من طرف المستعمر الذي لم يترك إلا الدمار والخراب، وعند الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تخلف كبير فكان عليها أن تنهض من أجل اللحاق بالتغيير الحاصل في العالم، وكان عليها أن تعتمد على نفسها، فوضعت سياسة تنموية مست في البداية قطاع التصنيع ثم بدأ الاهتمام بعد ذلك بالقطاعات الأخرى.

فالاهتمام بالتنمية المحلية مر بمراحل متعاقبة تأثرت كل حقبة بمجموعة العوامل و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي سادت في كل مرحلة، فأفرزت بذلك نماذج تنموية متعددة مرت بمراحل مختلفة يمكن اختصارها في المراحل الآتيـــة:

1- التنمية في الجزائر أثناء الاستعمار[5]:

خلال مرحلة السيطرة التركية في الجزائر حقق الانتقال نحو الرأسمالية في فرنسا وإنكلترا خطى ملموسة، فتميزت التشكيلة الاجتماعية الإقطاعية بإفراز مستلزمات رأسمال من حيث امتداد السوق وامتداد دائرة التداول وقد امتازت التجارة الخارجية في الجزائر. بخضوعها للإدارة التركية التي أعطت امتيازات تجارية لرأسمال الأوربي،أما الميزة الثانية فتمثلت في التحالف الطبقي الموضوعي،فتزيد الطبقة المسيطرة التركية من خلال زيادة رسوم الخروج والعائدات وعند دخول المستعمر الفرنسي

للجزائر لم تهدف سلطته السياسية إلى إحلال الرأسمالية ففي سنة 1840 قرر المجلس النيابي أن الجزائر أرض لن تتخلى عنها السياسة الفرنسية وفي عام 1847 جرى غزو الجزائر تدريجيا وبدأ الاستعمار بالأراضي بكميات أكبر كانت تهدف فرنسا من هذه السياسة الزراعية حل مشكلة العاطلين عن العمل في المدن الفرنسية وسببا في نقص قوة العمل التي يقدمها الجزائريين،فقد شكلت الزراعة القاعدة الرئيسية لتراكم رأس المال في الجزائر آنذاك. وكانت غالبية اليد العاملة المستخدمة تعمل موسميا فقط وفي فترات الأعمال الكبيرة،والمعمر يلجأ بدوره إلى استئجار اليد العاملة الضرورية وفي كل موسم يعود العمال الموسميون ليعرضوا خدماتهم،وازدادت حركة الهجرة إلى فرنسا منذ سنة 1920 لما سمح بنشوء حركة عمالية جزائرية في الخارج، وهو مؤشر يدل على قلة نشاط الرأسمالية وعجزها عن تأمين العمل للجزائريين ككل،فتزايدت البطالة سنة 1934 نتيجة الوضع في القطاعات التصديرية وكل القطاعات المرتبطة بزراعة الكروم.

ولكنها كانت أقل بروزا في الأرياف بسبب العمل الموسمي، وفي الواقع أن ركود الأرباح ثم تراجعها قد دفع إلى هبوط الاستثمار في قطاع البناء الخاص الأمر الذي زاد بدوره من البطالة، ونشأت حول المدن أكواخ من الصفيح إكتضت بالفلاحين الذين حرموا من أراضيهم ولم يستطيعوا إيجاد عمل لكسب لقمة العيش.

ففي سنة 1830 قدر عدد سكان الجزائر بـــ 3 ملايين نسمة،وهبط سنة 1886 ويرتبط هذا الهبوط بالقمع العسكري في تلك الفترة،وقد تزايد السكان المسلمين بين1900-1927 تقريبا متساوي مع تزايد السكان الأوربيين حيث قدرت نسبة الجزائريين بـــ37%والأوربيين بـــ40%، وكان

معدل الولادات العالي يعوضه معدل الوفيات المرتفع نتيجة الأوبئة الشديدة والضعف والقهر العسكري على السكان الجزائريين.

وفيما يخص التعليم فقد كان موضوع صراع سياسي في تلك الفترة ما بين البرجوازية الاستعمارية والسلطة السياسية الفرنسية والطبقات الاجتماعية الجزائرية وتركز هذا الصراع حول طبيعة التعليم المقدم للنشئ الجزائري، وعملية فتح المدارس واجهت معارضة كبيرة من قبل المعمريين فطلب البعض أن يكون التعليم موجها أكثرا في المجال المهني لكن هذا الأخير لا يمكن أن يسبق التعليم الابتدائي الأولي هذا من جهة ومن جهة ثانية عدد المراكز المهنية الموجودة للسكان الأصليين قليلة، فأصبحت المدرسة الفرنسية في الجزائر منذ 1883 مطابقة للمدرسة الفرنسية، فكان الإقبال معدوما وهذا لم يكن بسبب الانتقاء الشديد الصعوبة لدى الدخول، وقد أعطت هذه السياسة الأفضلية لتعليم منطقة القبائل بقصد تقسيم السكان الجزائريين.

وفي عام 1920 أصبح القبول في المدرسة الفرنسية عاما وفهم الآباء فائدة التعليم وأصبحوا يطالبون بإنشاء مدارس جديدة وتوسيع المدارس القائمة وكان الكثير منهم يعلمون أطفالهم اللغة الفرنسية في منازلهم وعلى حسابهم، وهكذا حصلت الصناعة المعدنية سنة 1954 على 53.5% من التعليم الفني الممتاز و38% من فروع التعليم التقني، والواقع أن 73.3% أصل 151793 جزائري يعملون في فرنسا في ذلك الوقت والبناء والأشغال العمومية، أما المدارس التقنية كانت في الجزائر مغلقة أمام الجزائريين.

وكان التعليم يخص الأغلبية من الجزائريين، وفي عام 1954 كان هناك 179 طالبا من أصل 58 في جامعة الجزائر مسجلين في الحقوق، وفي الآداب165 طالبا، وفي الطب 66 طالبا، أما في العلوم فكان هناك 113 طالبا[6].

وفي نهاية الفترة الاستعمارية أصبحت هذه النخبة المثقفة رغم قلتها القائد الطبيعي للكفاح التحرري وهي التي ستصيغ سياسة التنمية الاقتصادية بعد الاستقلال.

2- السياســـة التنموية في الجزائر بعد الاستقلال:

بدأت التنمية في الجزائر بتطبيق أسلوب التخطيط عام 1967 وقد تطور منذ هذا التاريخ في تنظيمه وحجم برامجه وفتراته وأسلوبه ويعود هذا إلى التجربة المكتسبة ميدانيا خلال المرحلة الممتدة من سنة 1967 إلى سنة 1980 تميزت الإستراتجية الإنمائية على القطاع المنتج وخاصة التصنيع، ثم تميزت المرحلة الموالية بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بما يسمى إعادة الهيكلة هذا في البداية ثم برامج التصحيحات الهيكلية فتميز المخططين الأول والثاني بالمركزية ثم اتجهت السياسة التنموية نحو دعم اللامركزية في المخططين الثالث والرابع وجزء من المخطط الخماسي. أو تحت أسلوب تطبيق المخططات البلدية أو تحت أسلوب تطبيق إعادة هيكلة المؤسسات.

وفي الأخير توجهت خلال تطبيق الجزء الثاني من المخطط الخماسي وبالتحديد مع نهاية عام 1987 إلى نظام استقلالية الوحدات الاقتصادية أو ما يسمى الإصلاح الاقتصادي الجديد، وقد قدر حجم الاستثمارات أثناء الفترة الممتدة من 1980-1989 التي تميزت بتطبيق مخططين خماسيين في أكثر من 715 مليار دينار جزائري، وتميز المخطط الخماسي الأول1980-1984 بأنه ساهم في إعداد الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة،كما أنه تميز بأنه أول تجربة تخطيطية لفترة أطول لسابقاتها وهي فترة خمس سنوات.

فاتسعت هذه الفترة وكان توجهها حول جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية، وجعل إستراتجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الوسيلة المثلى لتحقيق التهيئة الإقليمية كما اتسعت كمية

استثمارات هذا المخطط لتصل تكاليف برامجه إلى560.5 مليار دينار جزائري.

وفي الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر1984 صادق المجلس الشعبي الوطني على مشروع قانون المخطط الخماسي الثاني1985-1989 ويمتاز هذا المخطط بأنه تكميل للمخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام لتسيير كذلك أنه وضع في أولويات التنمية مجال الفلاحة والري، وأعطى للصناعة والزراعة دورا حيويا لاستقطاب السكان إلى المناطق الداخلية من البلاد، كذلك اعتمد في تحليله على الوضعية الاقتصادية العامة للبلاد ومتطلبات التنمية وفي أواخر1987 دخلت الجزائر سياسة إنمائية جيدة أطلق عليها ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي الجديد[7].

لقد أدت جهود التنمية في إطارها التخطيطي إلى خلق طاقات إنتاجية وطنية هامة في القطاع العام.

أ- تنميـــة الهياكل الأساسية الاجتماعية[8]:

نقصد بقطاع الهياكل الأساسية الاجتماعية البنية التحتية التي هي أحد الأنشطة الحيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتكون هذا القطاع من المرافق التي يتلقى فيها الفرد خدمات اجتماعية وثقافية متعددة ومرتبطة بترقية مستوى صحته وتكوينه ومعيشته، ويتمثل مضمون هذه الهياكل في قطاع السكن والتجهيزات المرتبطة به كشبكات المياه والتنمية، ودور الثقافة والتجهيزات الرياضية والمؤسسات الدينية وحدائق الأطفال وغيرها ثم مؤسسات التعليم والتكوين والصحة.

فنجد أن المجموعة الأولى من مرافق البنى التحتية الاجتماعية تتمثل في السكن والتجهيزات جماعية،أما المجموعة الثانية فتتمثل في التكوين والصحة الذين يمنحان للإنسان القدرة على الحياة والتطور والتحكم في

أسباب بناء الحضارة وهدف هاتين المجموعتين هو التوفير للإنسان جميع شروط الحياة المادية والثقافية من أجل تحضيره للعمل والإنتاج، فقطاع الهياكل الأساسية الاجتماعية ليست مرتبطة مباشرة بالإنتاج ولكن هذه المرافق هي استثمارات غير منتجة بطريقة مباشرة ولكنها مع هذا ذات أهمية كبيرة في تطور الإنتاج مستقبلا، فالإنتاج هو علاقة اجتماعية مرتبطة بعلاقات اجتماعية أخرى تتعدى حدود قطاع الإنتاج الزراعي أو الصناعي، ولقد إهتما الجزائر في هذا القطاع أي الهياكل الأساسية الاجتماعية بهدفين أساسيين هما:

***هدف اجتماعي:** يتمثل في وجود اختلال كبير في التوازن بين النمو الديمغرافي والوحدات السكنية.

***هدف سياسي:** يتمثل في تعمير التراب الوطني بإنشاء مراكز سكنية في مناطق الهضاب العليا وفي الجنوب حيث الكثافة السكانية ضعيفة جدا وتوافر الموارد الطبيعية وهذا لخلق حركة اقتصادية نشيطة وإيقاف نزوح السكان من الأرياف نحو المدن.

إن قطاع السكن يعتبر وسيلة سياسية في يد الدولة لإعادة تنظيم التراب الوطني،فوجود الفرد في مكان جغرافي معين هو شرط أساسي لبعث الحياة في هذا المكان وهذا التواجد يستلزم شروط مادية وأخرى اجتماعية وثقافية.

– تنمية قطاع السكن: انصب اهتمام الدولة في هذا القطاع حول ثلاثة أهداف هي:

– تنظيم المدن القديمة وتوسيعها.

– تطوير الحياة السكنية في الريف وتحديث مراكزه الحضرية في الولايات والدوائر والبلديات.

– بعث مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصحراء.

وقد اهتمت الجزائر ضمن مخططاتها التنموية بإنشاء مدن صغيرة ومتوسطة في المناطق الريفية وفي مناطق الهضاب والصحراء، وهذا من أجل الاستفادة من هذه المناطق من خلال مواردها وبهذا ستتجنب الدولة التوسع على حساب الأراضي الخصبة،كذلك نجد هذه المناطق هي مناطق ذات طبيعة قاسية، كما تقل فيها المياه وتنخفض فيها خصوبة الأراضي مما يدعو إلى بناء منشآت كبيرة وهذا ما تقوم به الدولة من خلال سياستها التي تهدف إلى تحضير الشروط المادية والاجتماعية لنقل الاستثمارات الصناعية وهذا سيسبب في استقطاب مناطق الهضاب العليا والصحراء قدرة اقتصادية واجتماعية أعلى من المدن الصغيرة أو المتوسطة.

وقد برمج كذلك ضمن مخططات الدولة الارتكاز على وضع دراسات عميقة وشاملة لمدن الجزائر القديمة والجديدة خاصة في الهضاب العليا والجنوب، وترتكز على إنشاء وسائل الإنجاز في مختلف المستويات خاصة المستويات المحلية وصولا إلى البلدية.

- **تنميـــة قطاع التعليم والتكوين:**

هذا القطاع يعتني بمهارات الفرد وتهذيب تفكيره وترقية مستواه ليتجاوب مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر فيها كذلك وهذا كي يحقق أكبر تقدم فنجد الجزائر التي هي أكبر واحدة من البلدان النامية التي تولي عناية كبيرة جدا بمشكلة التعليم والتكوين وقد بدأ هذا الاهتمام منذ الاستقلال حيث جاء مبدأ ديمقراطية التعليم وحق المواطن فيه.

ولكن هذه السياسة عرفت تطورا عبر مراحلها وهذا بالبحث عن وسائل ناجعة لكي تتوافق مع الأهداف السياسية الطامحة للتنمية الشاملة ونجد هذا التجدد في التفكير والبحث في المخططات التي جاءت بها الدولة من أجل الوصول إلى التنمية.

وقد امتازت السياسات السابقة في التعليم والتكوين بما يلـــي:

-عدم وجود سياسة موحدة نتيجة لتعدد الجهات المكونة (الوزارات) وفق حاجاتها الخاصة.

- عجز القطاعات الاقتصادية عن تغطية جانب التعليم التقني بسبب ضعف توافق برامج التعليم مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضعف التكامل بين فرع التعليم وفرع التكوين المهني.

نلاحظ من خلال هذه السياسات وجود اختلال وهذا نتيجة عجز كبير في إشباع حاجات المجتمع إلى استخدام الكفاءات الوطنية وكذلك عجز في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى اختلاف في مستوى التكوين.

كما كانت الدولة تعاني من نقص في التأطير مما أدى بالجزائر إلى طلب العون الفني الأجنبي كذلك نظمت الجزائر بعثات إلى الخارج في إطار عقود صناعية متوسطة الأجل أو تكوينات متخصصة عادية وزيادة للعلم فإن معظم الإطارات الفنية يشتغلون في قطاع الصناعة، ومشكلة أخرى كانت تواجه الجزائر في النقص في الإطارات الإنسانية مثل العمال المؤهلين والمساعدين والأعوان الشبه الطبيين، وهذا النقص يمكن ملاحظته في مختلف فروع النشاط الاقتصادي خاصة في فروع البناء والأشغال العمومية نظرا لاعتماد الاستثمارات عليه في سير الإنجاز ولذلك يجب إعادة تشغيل المغتربين وعددهم كبير في مستوى التكوين وإيجاد علاقة تكاملية بين التعليم المدرسي والتكوين المهني.

- **تنمية قطــاع الصحة:** يهدف هذا القطاع إلى وقاية الفرد من الأمراض ومكافحتها باستمرار للحفظ على قدرة الإنتاج والإبداع والخلق فهذا القطاع كذلك يحمل أهمية كبيرة مثله مثل القطاعات السالفة الذكر،

وقد دعمته الدولة، فبعد الاستعمار قررت الجزائر تطبيق سياسة الطب المجاني.

ولقد اهتمت الدولة في الماضي في هذا المجال بالتكوين العددي أي بالكم في عدد الأطباء الذين يجب تكوينهم وفي عدد الإطارات الشبه طبية وهذا نتيجة العجز الذي كان شائعا في مختلف الفئات الإطارات الطبية، واعتمدت الجزائـــر من أجل تنميـــة قطاع الصحة علـــى ثلاث مبـــادئ تتمثل فـــي:

– عناية الدولة بالمناطق المختلفة في إطار سياسة التهيئة الإقليمية.

– وقاية الفرد باعتبار الوقاية خير من العلاج، وهذا من خلال تطبيق شروط النظافة في جميع المحيطات الاجتماعية

– تطوير البحث الطبي وهذا من اجل تقدم هذا العلم وتغلبه على الأمراض المستعصية وعلاجها دون اللجوء إلى نقل المريض إلى الخارج.

*** التشغيـــل:**

لقد تطور التشغيل تطورا واضحا بسبب المكاسب السياسية والاقتصادية في الجزائر والتي تتمثل في القفزة التي سجلها تطوره خاصة منذ تطبيق أسلوب التخطيط حتى أصبح العمل مأمنا لكل طالب وأصبح مضمونا لكل فرد متحصل على الكفاءة والتأهيل من مؤسسة التعليم أو التكوين.

ففي سنة 1967 وهي سنة الشروع في تطبيق سجل التخطيط تطورا لخلق ديناميكية جديدة بفضل الاستثمار المعتمد ،وهي ديناميكية حية ونشيطة خصوصا على صعيد قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الصناعة الذي سجل ولأول مرة في تاريخ الجزائر دخوله مرحلة إنمائية نوعية جديدة وهي مرحلة التصنيع والتي أبرزت تطورت في التشغيل، ومعنا هذا أن ديناميكية الاستثمار ترتبط بديناميكية التشغيل[8] في بعدها الكمي والنوعي وهذه العلاقة

هي علاقة عضوية قوية تتميز ببهاضة التكاليف لأنه من اجل خلق منصب شغل واحد لا بد من تحمل نفقات استثمارية، ففي المخطط الثلاثي 1967-1969 كانت نسبة العمال الذي تم تشغيلهم حوالي 20% وقد قفزت هذه النسبة في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 إلى 90 %.

وقد وجدت المؤسسة الوطنية نفسها مجبرة لاتخاذ إجرائين بسبب التغيرات التي طرأت على الوحدات الاقتصادية ويتمثلان في مراجعة سياسة التشغيل التي يتعلق الحساب الاجتماعي خلال الفترة 1967-1980 قد طغى على الحسابات الاقتصادية أما الإجراء الثاني فتمثل في إغلاق باب التشغيل الجديد أمام القوة العاملة الجديدة ريثما يتم امتصاص فائض اليد العاملة التي تشكو فيها الوحدات الاقتصادية مشكل الطالة المقنعة، إذا فمشكل التشغيل قائم ويتطور تطورا سيئا ومنه فلا بد من ديناميكية للاستثمار[9].

ومنه فإن الجزائر تواجه تحديات داخلية وخارجية ولدراسة واقع التنمية في هذه الدولة لا بد من معالجة تاريخية لأسباب التخلف، واعتراف بمظاهره في المجتمع لأن الاعتراف بالتخلف مقدمة ضرورية للإصلاح والتغير، كما أنه آن الأوان أن تدرك القيادة السياسية الحاكمة خاصة في البلدان العربية أن الواقع المجتمعي يمر بمرحلة تغيير سريعة غير منفصلة عن التغيرات العالمية التي تشكل في كثير من جوانبها تحديا صعبا لا على مستوى كل بلد من البلدان العربية فحسب بل على مستوى العالم العربي ككل.

ب- مخططات التنمية المحلية بالبلدية:

تعد البلدية باعتبارها ملتقى لمختلف التطلعات الاجتماعية والاقتصادية للمواطن وأنسب جهاز إداري محلي يمكنه تحقيق هذه المتطلبات، وذلك من خلال مخططات التنمية المحلية التي تخدم المصلحة العامة.

إذ أن مشاركة البلدية لا تنحصر في التخطيط للتنمية على المستوى المحلي فحسب بل تتعداه إلى الصعيد الوطني حيث تساهم في التحضير وإنجاز المخطط الوطني للتنمية وفق الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لكل بلدية في إطار الصلاحيات المخولة لها قانونيا وعليه تنص المادة 86 من قانون البلدية لسنة 1990 على انه " تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية[10].

حيث عرفت مخططات التنمية المحلية في الجزائر تطورات عديدة وكان الهدف منها غالبا إيجاد برامج تنموية ناجحة للقضاء على التدهور الإقتصادي والاجتماعي الموروث من الاستعمار الفرنسي، وانطلقت معركة البناء والتشييد بكل الإمكانيات المتاحة كبرامج التجهيز المحلي (P.E.L) وبرامج نفقات التجهيز الريفي (D.E.L) وبرامج التشغيل الكامل وبرامج التنمية الصناعية[11] وقد عرفت هذه المرحلة من المخططات وقبل 1970 العديد من المشكلات المالية والإدارية بسبب المركزية المفرطة في التخطيط، بالإضافة إلى تعدد المخططات والصعوبات التي تجعل إدراجها ضمن المخطط الوطني أمرا صعبا جدا،الأمر الذي نتج عنه عدم توحيد المنهجية في العمل.

ونظرا لعدم توحد هذه المخططات وصعوبة تنفيذها لجأت إلى محاولت توحيدها من خلال المخطط البلدي للتنمية ومخطط التحديث الحضري على إثر المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 1979/08/09 حيث حدد شروط التسيير الممثلة في الإعتمادات المالية فائدة الوالي.

ولقد خصصت مناقشة المؤتمر الإتثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني جوان 1980 لدراسة المسائل والأمور الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل التنمية بشكل عام، ولقد حاز موضوع التخطيط الحيز الكبير من النقاش، وإنجر عنه تحويل كتابة الدولة للتخطيط إلى وزارة الدولة للتخطيط والتهيئة العمرانية.

***برامـــج دعم الإنعاش الاقتصادي:**

إذ أنشئ هذا البرنامج سنة 2001 ويهدف إلى تطوير الاستثمار العمومي بواسطة إنجاز مشروعات مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة ويخضع لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي غير أن الاختلاف الوحيد يكمن في كون إعتمادات الدفع لا تلغى بانتهاء السنة وإنما توضع على مستوى الحساب الخاص لخزينة الولاية[12].

*** البرامـــج القطاعيـــة:**

وتتوزع هذه البرامج القطاعية على النحو التالـــي:

- البرامـــج القطاعية الممركزة:

وهي البرامج والمشروعات الكبرى ذات البعد الوطني أو الجهوي، والهدف الأساسي منها يتمثل في تهيئة الإقليم على المستوى المحلي فتحتوي على أبعاد جغرافية، وتسجل تعاون الوزارات والهيئات المختصة.

- البرامج القطاعية غير الممركزة:

والهدف الأساسي منها يتمثل في محاولة تحقيق التوازنات الجهوية وتسجل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الأمر الوحيد بالتصرف.

- المخطط البلدي للتنمية:

يعد هذا البرنامج الأكثر استعمالا منذ سنة 1974 والذي يتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، ويعد من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار، الملائمة والمشاريع المقترحة وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والمشاركة الشعبية.

يعد المخطط البلدي بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الهام في البلدية حيث يلمس جميع القطاعات ويعمل على ضرورة الاستجابة لمختلف الأهداف التنموية، ويشكل الأداة الأفضل للتنمية المحلية نظرا لارتباطه بضرورة تحقيق الحاجات الأساسية للمواطنين في جميع المجالات.

أ- كيفية تحضير وتنفيذ المخططات البلدية الخاصة بالتنمية:

حيث ولتحضيـــر وتنفيـــذ هذه المخططات لا بد من مرورها علـــى عدة خطوات أساسية:

*** دراســـة ملائمة النشاطات:**

وهذه الخطوة من اختصاصات المجلس الشعبي البلدي والذي يعمل على تقدير وملائمة النشاطات والبرامج الواجب تنفيذها،مع مراعاة احتياجات المواطنين ووضع البلدية، وضرورة دراسة تكامل هذا البرنامج وتوافقه مع مشروعات البلديات الأخرى، وظروف البلدية بشكل عام وذلك في ظل الأولويات والتوجهات الوطنية وخصوصيات إقليم البلدية[13]، وعليه على المجلس الشعبي البلدي عند إعداد وتنفيذ المخططات التنموية ضرورة مراعاة خصوصيات البلدية الموجه لها مثل هذه المشاريع.

***إعـــداد وتسجيـــل مخططات البلدية:**

إن معرفة المجال البشري والمادي للبلدية يعد شرطا أساسيا ومسبقا لإعداد وتحضير برامج التنمية المحلية الذي يشمل مختلف المعلومات

الخاصة بهذه المجالات من خلال بنك المعلومات الإحصائية الموجودة على مستوى الولاية الأمر الآخر الضروري هو التأكيد على دراسة الأراضي التي ستتم فوقها المشروعات التنموية وتأثيرها على النسيج العمراني.

ويتبع هذا التحضير لمخططات البلدية جملة من المراحل نوردها على النحو الآتي[14]:

- ضبط قائمة مقترحات المشروعات.
- ضمان وجود دراسة وقطع أرضية لقيام المشروع.
- تحكيم الاقتراحات على مستوى لجنة الدائرة.
- تقديم البرامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع مختلف البرامج.
- إعداد البطاقة التقنية للمشروعات الموافق عليها.
- تسجيل المشروعات من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وتبليغها عن طريق الوالي للبلديات.

*** تنفيذ البرامــج ومتابعتهــا:**

حيث يتم تنفيذ هذه البرامج الموافق عليها وعلى مستوى البلدية عن طريق اختيار المتعاقد أو إحدى الشركات المكلفة بإنجاز المشروع ضمن القانون المحدد للصفقات العمومية.

وبعد ذلك يكلف مكتب الدراسات أو القسم الفرعي والمتخصص قطاعيا من متابعة سير المشروعات، وبعدها يتم الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية،والذي يمكن من تسهيل التقديرات في مجال إعتمادات الدفع السنوي.

ويقوم رئيس البلدية باستلام الحوالات المعادلة لوضعية الأشغال المؤشر عليها.

*** استـــلام المشـــروع وإقفالـــه:**

حيث عند إنهاء إنجاز العمليات السابقة ورفع التحفظات وتسليم شهادة المطابقة يتم استلام المشروع وإقفاله.

وعليه ومن خلال حديثنا عن كيفية تحضير وتنفيذ المشروعات التنموية يتأكد لنا أن الدولة تسعى إلى تجسيد ألامركزية في التخطيط والتنفيذ كما تتيح للمواطنين ومن خلال هذه المخططات التعبير عن حاجياتهم وطموحاتهم التي يقترحونها بأنفسهم ويقترحون حلول لها،هذا العمل الحيوي جدا ومن خلاله يستطيع رئيس المجلس الشعبي البلدي وأعضاءه تأكيد فكرة القيادة أو تنحيتها.

*** تمويـــل مخططات تنمية البلدية:**

إن المجلس الشعبي البلدي بقيادته يحتاج لتنفيذ مخططات التنمية المحلية إلى موارد بشرية ومالية (مادية) كي تتمكن من إنجاز المهام الموكلة لها، والموارد المالية قد تكون:

– موارد مالية محلية،والتي تتشكل من أموال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك والهبات والوصايا والقروض[15].

لكن الملاحظ ومع تنوع مصادر تمويل هذه المشروعات التنموية إلا أنها تبقى عاجزة عن تغطية احتياجات هذه المشاريع إذ غالبا ما يستخدم القسم الكبير منها في أمور التسيير المتعلقة بالأجور ومرتبات المستخدمين، ونفقات صيانة الطرق، ونفقات صيانة الأموال المنقولة و العقارية، وتسدد الحصص والأقساط المترتبة على البلديات ونفقات تسيير مصالح البلدية وفوائد الديون[16].

هذا ما يفسر الضعف الشديد في تمويل قسم التجهيز والاستثمار اللذان يتعلقان مباشرة بالتنمية المحلية،الأمر الذي يدفع بالمجلس الشعبي البلدي إلى طلب المعونات الخارجية من الدولة أو الولاية" الأمر الذي يزيد من مراقبة الدولة عن طريق صرف الأموال المقدمة إلى درجة التدخل في أمور ونشاطات المجلس الشعبي البلدي وإعاقة نشاطه أو حتى في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها[17] الأمر الذي يجعلنا ندرك أن نقص التمويل المادي ولجوء المجالس للدولة يجعلها دائما تحت رحمتها وسيطرتها، بحكم تمويلها لمشروعات التنمية المحلية.

- مصادر تمويل مركزية:

لقد تشكلت طرق عدة لتمويل الجماعات المحلية وهي من الطرق الحديثة وتتمثل في الصناديق الخاصة قصد التكفل بالمشروعات التنموية وتغطية العجز الذي تعاني منه وتتمثل هذه الصناديق في:

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

ويعمل على تغطية العجز الناجم عن نقص حصيلة الضرائب المتعلقة ببلدية ويعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة الداخلية ويتولى هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن من البلديات والولايات[18].

إذ يهدف هذا الصندوق لتدعيم مختلف البرامج التنموية الخاصة بالتنمية المحلية في البلديات التي تعيش وضعا ماليا مزريا نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحوادث غير المتوقعة وتتخذ الإجراءات المتبعة لمنح هذه الإعانات جملة من الاعتبارات كمساحة البلدية ومعدل النمو فيها، ومدى تماشي المخطط التنموي مع المخطط الوطني الأمر الذي يجعل من هذا الصندوق المشترك

للجماعات المحلية بموافقة الوالي، الذي يتولى تحديد مضمون المشروع وغلافه المالي الذي يفضله القائمين على هذا المشروع.

-الصندوق الوطني لتنظيم وتنمية الفلاحة:

ويتولى هذا الصندوق دعم مختلف المشاريع الموجهة للتنمية الريفية خاصة المناطق التي تعاني عجزا ماليا.

- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

ويتولى هذا النوع من الصناديق دعم المشاريع الموجهة التي تشجع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى وتوفير مناصب عمل من خلال نظام الشبكة الاجتماعية، ويتولى أيضا منح قروض للنشاطات الصغرى ووكالة التنمية الاجتماعية هي التي تتولى تنفيذ عمليات هذا الصندوق[19].

- الصندوق الخاص بتنمية الجنوب:

يتكفل الصندوق الخاص بتنمية الجنوب تدعيم مشاريع التنمية المحلية في المناطق الجنوبية خاصة مختلف البلديات التي تعاني عزلة ونقص في الموارد المحلية أو إنعدامها وأنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998 ويخضع للمرسوم رقم 242-2000 المؤرخ في 16 أوت 2000[20].

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع أن نقول أن مصادر التمويل المالي للمشاريع التنموية الخاصة بالبلديات في أغلبها تخضع للتمويل المركزي الذي يتسبب في الضغط أو يستخدم كوسيلة ضغط في يد السلطات المركزية للتحكم في المجالس الشعبية البلدية،وذلك من خلال تقييد اختصاصاتها وحريتها

خاتمـــة:

لقد مرت الاستراتيجيات التنموية بالجزائر على العديد من المراحل التاريخية تراعي في غالبها جملة المتغيرات العالمية والمحلية، فقد تكون النماذج الاقتصادية المطبقة على الاقتصاد الجزائري خارجية تارة لا تراعي الخصوصيات المحلية و بالتالي أفرزت عدة مشكلات ساهمت في عرقلة التنمية بالجزائر.

لذا وجب عليها الاعتماد على رؤية واضحة بين الأطر الأربعة الهادفة إلى ترقية وتطوير المجتمع المحلي، كالإطار القانوني و الاجتماعي والاقتصادي و حتى الثقافي لهذه المجتمعات بغية الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية وذلك بالاعتماد على إستراتيجية إدارة التنمية المحلية من خلال الاعتماد المتبادل بين الإمكانيات المادية و البشرية من جهة و بين الدراسات النظرية و إمكانية تطبيقها واقعيا من جهة ثانية.

إذ أن التخطيط للتنمية المحلية يرتبط بفهم عدة عناصر كتقدير الاحتياجات والاستغلال الأمثل للقدرات و الإمكانيات المتعلقة بالبيئة الفيزيقية الاجتماعية و الاقتصادية لهذا المجتمع.

كما لا بد من عدم إغفال الشريك الأساسي في التطوير و التغيير و المتمثل في آراء الخبراء و المختصين في مجالي العلوم الاجتماعية و الاقتصادية من خلال الدراسات التي يقدمونها حول سبل التنمية في المجتمع المحلي.

و عليــه فالسعــي لتحقيــق الإدارة العلمية و التنمية المحلية يرتبط بالعناصر الآتيــة:

- الاعتماد على تحليل و توصيف و تصميم العمليات المتعلقة بالتنمية المحلية مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع المحلي.
- الاستناد إلى نتائج الدراسات و التطبيقات في مجال السياسات التنموية أي تثمين نتائج البحث العلمي المتعلق بقضايا التنمية المحلية.
- الاعتماد على آراء الخبراء و المختصين في تقدير احتياجات المجتمع المحلي و كيفية تحقيق الاحتياجات.
- وضع شروط موضوعية و واضحة لاختيار رؤساء البلديات بصفتهم أكثر ارتباطا بتطبيق سياسات و برامج التنمية المحلية، بحيث لا بد أن تتوفر فيهم القدرة على العمل، تفهم طبيعة المنظمة المحلية، القدرة على إقناع المواطنين و التواجد في أماكن العمل، التكوين في مجال تسيير البلديات.

عموما تحقيق التنمية المحلية يتطلب ضرورة تكامل الجهود السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و القانونية، و انصهارها في بوتقة واحدة تثمن المورد البشري من خلال المشاركة الواعية للمواطنين المحليين في تقدير احتياجاتهم و كيفية تحقيق هذه المطالب الاجتماعية و الاقتصادية بإشراك ثلاثة عناصر أساسية: المواطن، خبراء و مختصين، مسيرين محليين.

قائمـــة المراجـــع

(1)– أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، طبعة 2، الإسكندرية، 2005* ص361.

(2)– محي الدين صابر: قواعد التنمية الاجتماعية/ مجلة تنمية المجتمع* عدد2/ لبنان 1963 ص 51.

(3)– أحمد مصطفى خاطر: مرجع سابـــق *ص 52–53.

(4)– محمد بن قاسم حسن بهلول: سياسة التخطيط وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر*ج2/د–ت *الجزائر 1999، ص 136–231–270.

(5)– عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979ص46–89–304.

(6)–المرجع نفسه، ص 304.

(7)– محمد بن قاسم حسن بهلول: سياســـة التخطيط وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، د م و ت، الجزائر، سنة 1999 ص136–231–270

(8)– محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سابق، ص63–68.

(9)– المرجع نفسه، ص72 –86.

(10)– المادة 86 من القانون البلدي رقم 90 /08، مرجع سابق.

(11)**Ahmed bahri ,mahfoud berkani, miloud mokrane: le planification en Algérie, revue intégration , Alger n°1/1975,p35.**

(12) تقرير وزارة الداخلية والجماعات المحلية: ملتقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية، 2003، ص78، الجمهورية الجزائرية.

(13) – المرجع نفسه، ص77.

(14) – المرسوم رقم 136/73 المؤرخ فـ09 أوت 1973 المتعلق بشرط وتسيير وتنفيذ برامج البلدية للتنمية، الجمهورية الجزائرية.

(15) – الحسين ابن الشيخ:ألامركزية واللاتمركز، وسائل تطبيق الديمقراطية على مستوى الإدارة المحلية، تربص الإدارة المحلية،1985، ص28– 29، الجمهورية الجزائرية.

(16) – مسعود شيهوب: أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، مرجع سابق، ص166.

(17) – المادة 106 من قانون البلدية 08/90، مرجع سابق.

(18) – مصطفى كراجي: "أثر التمويل المركزي في استقلالية الجماعات المحلية في القانون الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، الجزء34 عدد02، ص352.

(19) – المرسوم رقم 266/8 المؤرخ 1986/11/04 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشتركة وعمله، الجريدة الرسمية رقم 45 1988، الجمهورية الجزائرية.

(20)– المرسوم رقم 266/8 المؤرخ 1986/11/04 ص40، الجمهورية الجزائري.